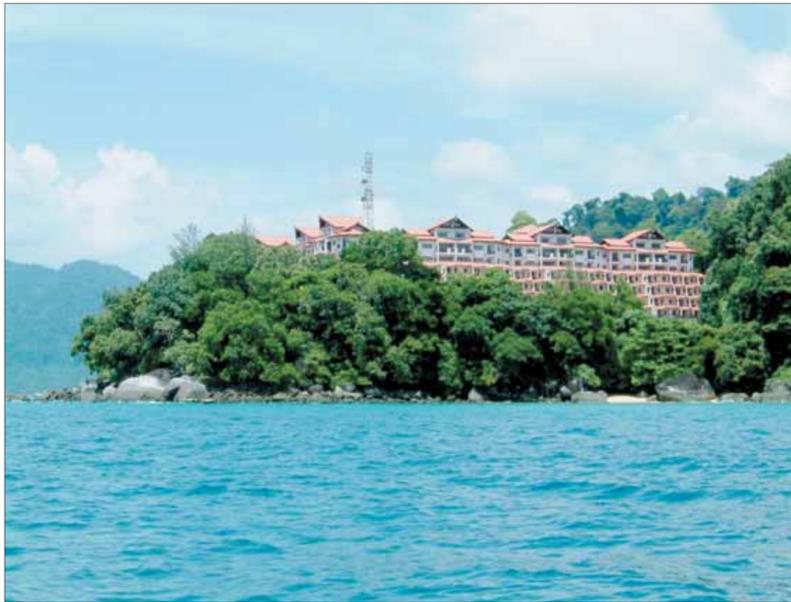


جزيرة تيومان.. الأكثر جذباً وجمالاً في ماليزيا

• في عام 1970م صنفت مجلة «تايمز» الأمريكية جزيرة تيومان كواحدة من أفضل جزر العالم، هذه الجزيرة الماليزية الكبرى من بين 63 جزيرة، تقع على بحر الصين الجنوبي، وتعتبر الأكثر جذباً وإثارة وأجمل جزر الساحل الماليزي، كما تمنح الزائر أنشطة سياحية عديدة خاصة عشاق الغوص والمغامرات المائية، وأيضا لمن يرغب في رحلة هادئة للاستجمام على شواطئها الخلابة. وعن تاريخ الجزيرة، تقول الأسطورة الخاصة بها إن إحدى أميرات التنين سافرت من الصين إلى سنغافورة كي تلقي بحبيبها، وفي الطريق إليه انبهرت وسحرت بطبيعة بحر الصين الجنوبي، فأثرت النذول إلى البحر وحولت نفسها إلى جزيرة على أن تكمّل رحلتها إلى زيارة حبيبها، فكانت جزيرة تيومان.



اختتام معرض الحرف والمشغولات اليدوية بصنعاء

الثورة إخاص
يختتم اليوم بصنعاء معرض الحرف والمشغولات اليدوية الذي نظمه المركز النسوي للحرف اليدوية التابع لوزارة الثقافة دعماً للحوار الوطني الشامل.
وأوضحت الاخت نورية أحمد جيسار مسؤولة العلاقات في المركز النسوي والمركز الرجالي للمشغولات اليدوية أن هذا المعرض يمثلبادرة من المركزين الرجالي والنسائي لدعم الحوار وذلك لحث المشاركين فيه على الخروج بمخرجات هادئة تلبّي تطلعات الشعب اليمن وتدعم توجهاته نحو الحرية والعدالة والاستقرار، كما يمثل اشهاراً وتعريفاً بالمركزين ويدعم توجهاتهما للحفاظ على الموروث اليمني من الحرف والمشغولات اليدوية.
من جهتها قالت نبيلة حميشان مسؤولة التدريب في المركز النسوي: إن مشاركة المركز في إقامة هذا المعرض تضيف له وللعاملات فيه دعماً معنوياً يشجعهن على الاستمرار في تطوير والحفاظ على الحرف التقليدية اليمنية في مجال الحياكة والمنسوجات والتطريز والملبوسات.
وأشادت بتجاوب مسؤولي الحوار الموافقة بتمديد المعرض من يومين إلى خمسة أيام حيث كان من المقرر أن يختتم المعرض الاثني الماضي.
وأضافت حميشان: إن أعضاء الحوار كانوا يتدربون على المعرض بصورة لافتة رغم انشغالهم في الجلسات الأمر الذي يؤكد أن المعرض كان ناجحاً رغم الفترة القصيرة التي تم فيها تجهيز وإعداد المعرض.



سياحة وتراث

الثورة

www.alhawanews.net

الخميس 8 ربيع أول 1435 هـ | 9 يناير 2014 م | العدد 17948

Thursday : 8 Rabia Awal 1435 - 9 January - Issue No. 17948

14

قبل عامين من الآن عمدت أمانة العاصمة عبر المجلس المحلي بمديرية التحرير على البدء بإنشاء مدرسة ولكنها عمت أبصارها عن إيجاد المكان المناسب لبناء هذه المدرسة ولم تر سوى حرم دار الحمد التاريخي ليكون موقعا اعتقدت انه مناسباً لبناء المدرسة غير مدركة فداحة هذا التصرف وعواقبه على هذا الدار التاريخي الذي تمثل ملحقاته وحديقته الواسعة وسوره الطيني القديم أبرز مقوماته ولهذا جاء القرار الصائب لمجلس الوزراء قبل سنوات مضت باعتبار دار الحمد وملحقاته وحدائقه محمية تاريخية تتبع صنعاء القديمة ولا يجوز المساس بها أو تغييرها واستحداث ما يشوه طابعها القديم، وبرغم هذا القرار لم تر أمانة العاصمة مكاناً أنسب من حديقة دار الحمد وعلى بعد أمتار قليلة منه لبناء هذه المدرسة.



تحقيق عبدالباسط النوعة

دار الحمد يحتضر.. والمعنيون يتصارعون على الملكية!!

مشروعاً تراه أفضل من كون المبنى مركزاً للحرف اليدوية أم أن المسألة وكما يقول المثل "خوفه بالموت يرضى بالحمل" وبالتالي على الوزارة أن تقبل بإكمال بناء المدرسة؟

الثقافة لن تفرط بشبر واحد من الدار

الدكتور عبدالله عوبل وزير الثقافة أكد أن الدار يعود من أملاك وزارة الثقافة وهو المساحة داخل سوره تعد من المحميات الطبيعية والتاريخية في العاصمة صنعاء.

وأضاف: دار الحمد ملكية خاصة بوزارة الثقافة ولا أحد يمتلك الحق سواء الوزير أو غيره أن يفرط بشبر واحد من مساحة الدار أو أن يسلم شيئاً من أملاك وزارة الثقافة سواء للأمانة أو غيرها، كما أن وزارة الثقافة وأمانة العاصمة وقعا محضر اجتماع في عهد الوزير السابق الدكتور محمد المفلحي ينص هذا الاتفاق على أن الدار والمساحة التابعة له تخص وزارة الثقافة ولا يحق للأمانة أن تقترب منها، كذلك أصدر مجلس الوزراء قراراً في عهد عبدالقادر باجمال قضى هذا القرار بأن تسلم المدرسة التي بنتها أمانة العاصمة في أرضية دار الحمد لكي يتم تحويلها إلى مدرسة للحرف

واهتمت الثورة حينها بهذا البناء ونشرت العديد من الموضوعات الأمر الذي أدى إلى توقف البناء واتفاق وزارة الثقافة الجهة المعنية بحماية التراث والمالكة للدار وأمانة العاصمة صاحبة المشروع على الجلوس والتفاوض والرفع إلى مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات المناسبة وشكل مجلس الوزراء لجنة لحل الخلاف بين الجانبين.

فأمانة العاصمة لم تعد تطالب بمواصلة بناء المدرسة وإنما بأحقيتها في امتلاك الدار وكافة المساحة التابعة له وأصبح التباحث والنقاش بين أعضاء اللجنة في رئاسة الوزراء والمكونة من عدة أطراف إضافة طبعاً إلى الطرفين المعنيين حول من أحق بالملكية ويات مطلوباً من وزارة الثقافة أن تثبت أحقيتها في الملكية بعد أن كانت تحاول إقناع الأمانة بأنه لا يجوز أبدأ البناء في محمية دار الحمد التاريخية. فلماذا تم تجاوز هذه المسألة ويات الاختلاف على الملكية؟ ولماذا تسعى أمانة العاصمة إلى امتلاك الدار هل لديها تصور أو

عوبل: الدار ملكية وزارة الثقافة ولا يمكن التنازل عنها

ثوابة: الدار وحديقته الواسعة محمية تاريخية لا يجوز المساس بها

والصناعات التقليدية. وبعد استفسار الأخ الوزير عن هذه المدرسة اتضح أن الأمانة سبق وأخذت جزءاً من مساحة دار الحمد وبنت عليها مدرسة من دورين في نفس الاتجاه الذي أسست فيه للمدرسة الجديدة "المتوقفة" وتعمل حالياً على بناء دور إضافي ثالث في المدرسة المبنية من سابق.

وأشار الأخ الوزير إلى أن وزارته ستعمل على المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الوزراء الذي لم ينفذ ليتم تحويل مبنى المدرسة إلى مدرسة تعليم وتدريب للحرف والصناعات التقليدية. وقال: لدينا مشاريع نسعى إلى تنفيذها في الدار تتناسب مع مكانته التاريخية ولكن لا نلنا نيحث الذي تعرضت بعض أجزائه للتساقط ولكن الدولة ليست عاجزة وليس مبرراً أبداً أن يسلم الدار إلى الأمانة لأن الوزارة ميزانيتها ضئيلة والأخرى توفير الإمكانات لترميم الدار.

ونوه إلى أن الأمانة تود استغلال الدار في مشاريع غير تاريخية فما هو أفضل من أن يكون هذا الدار مكاناً لتنمية وتطوير الحرف اليدوية التي تميز صنعاء القديمة عن غيرها من المدن هل كثير على صنعاء أن يكون لها مركز للحرف التقليدية ومدرسة لتعليم الأجيال المهتمين الأصيلة قبل أن تنقرض.

حديقة الدار من منتفسات صنعاء

والتقينا رئيس الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية الأخ ناجي ثوابه الذي أوضح أن دار الحمد وأسواره وحديقته بكاملها وفقاً لقرار مجلس الوزراء باعتباره محمية تاريخية تتبع صنعاء القديمة وهذا يعني أن نفس المعايير والشروط التي تنطبق على المدينة تنطبق على الدار سواء من حيث المعمار أو المنتفسات والحدايق التي يجب حمايتها والاهتمام بها والعمل على إعادة تأهيلها بالصورة التي كانت عليها سابقاً.

وقال: لا يجوز أبدأ بناء المدرسة في حرم دار الحمد لأن مثل هذه المدرسة ستعمل على تشويه الدار ولا يجوز استغلال المساحة التابعة للدار لأنها تعد من المنتفسات وحكمها في ذلك حكم مقاسم وبساتين صنعاء القديمة ولا ينبغي في أي حال من



وبنت فيها أساسات مدرسة ولكن الأمانة حولت الموضوع من خلاف حول أرضية تلك المدرسة إلى مطالبتها بالحصول على الدار وكافة مرفقاته مع أن الدار ملك لوزارة الثقافة وتوجد وثائق تثبت ذلك. وأشار إلى أن الأمانة غرضها من كل ذلك السطو على أرضية دار الحمد "حديقته" واستغلالها في مشاريع كما يشاءون.

ويقول نائب مدير عام المركز الوطني للحرف عبدالحميد المصباحي أن الأمانة بنت مدرسة منذ فترة طويلة أرضيتها تابعة للدار وبعدها بنت مدرسة أخرى مجاورة وهي الآن تحاول السطو على قطعة أخرى من أرضية الدار لبناء مدرسة أو التوسع في المدرستين القائميتين ولكن تم التدخل وإيقاف هذا الاستحداث الأخير والقضية لدى رئاسة الوزراء.

وذكر المصباحي أن إحدى الشخصيات جاءت بتوجيه من القيادة السابقة باقتطاع عشر لبن من مساحة دار الحمد لاستغلال هذه المساحة بصورة شخصية ولكن لم يتم ذلك بفضل تعاون القائميين على الدار ووزارة الثقافة.

ولا زلنا مستمرين في مناقشة هذه القضية والباب مفتوح للجهات ذات العلاقة ومنها الأمانة وأيضاً وزارة السياحة التي دخلت طرفاً من خلال مطالبتها بتسليم الدار إليها باعتبار أنه كان فيما مضى فندقاً سياحياً.

الأحوال استغلال أي شبر منها مهما كان الظرف وتلك الأساسات التي بنيت للمدرسة يجب إزالتها، وفي المقابل لا مانع من توظيف الدار ومساحته بأي مشروع طالما وهو مطابق للشروط والمعايير اللازمة للحفاظ على الدار وبراغي الخصوصية التاريخية والحضارية للدار.

وعبر عن أسفه في عدم مشاركة الهيئة في اللجنة المشكلة من رئاسة الوزراء فما دام الدار محمية تاريخية تابعة لصنعاء القديمة فالحفاظ عليه من اختصاص الهيئة، مؤكداً أنه من رئاسة الوزراء إحالة الموضوع إلى الهيئة ليكون للهيئة الرأي التاريخي والحفاظ على الدار وإن يكون لها رأياً في مصير وما سيكون عليه مستقبلاً.

مؤكداً أن الهيئة ترفض رفضاً قاطعاً المساس بالدار أو حداثته تحت أي مسمى رادعياً إلى الاهتمام بالدار بدلاً من النزاع على ملكيته فالدار في وضع إنشائي صعب وتههدمت بعض أسطحه ويحاجة إلى الترميم العاجل وبعد الترميم يتم النقاش على كيفية استغلال الدار المهم الآن المحافظة عليه وتداركه.

القضية في رئاسة الوزراء

ويؤكد محمد راشد مدير عام المركز الوطني للحرف اليدوية أن اللجنة التي شكلت من رئاسة الوزراء وعدد من الجهات ذات العلاقة جاءت من أجل فصل النزاع بين الأمانة ووزارة الثقافة حول الأرضية التي تم الاعتداء عليها في من قبل الأمانة